مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة مبادئ الديمقراطية (٤)

حرية التعبير

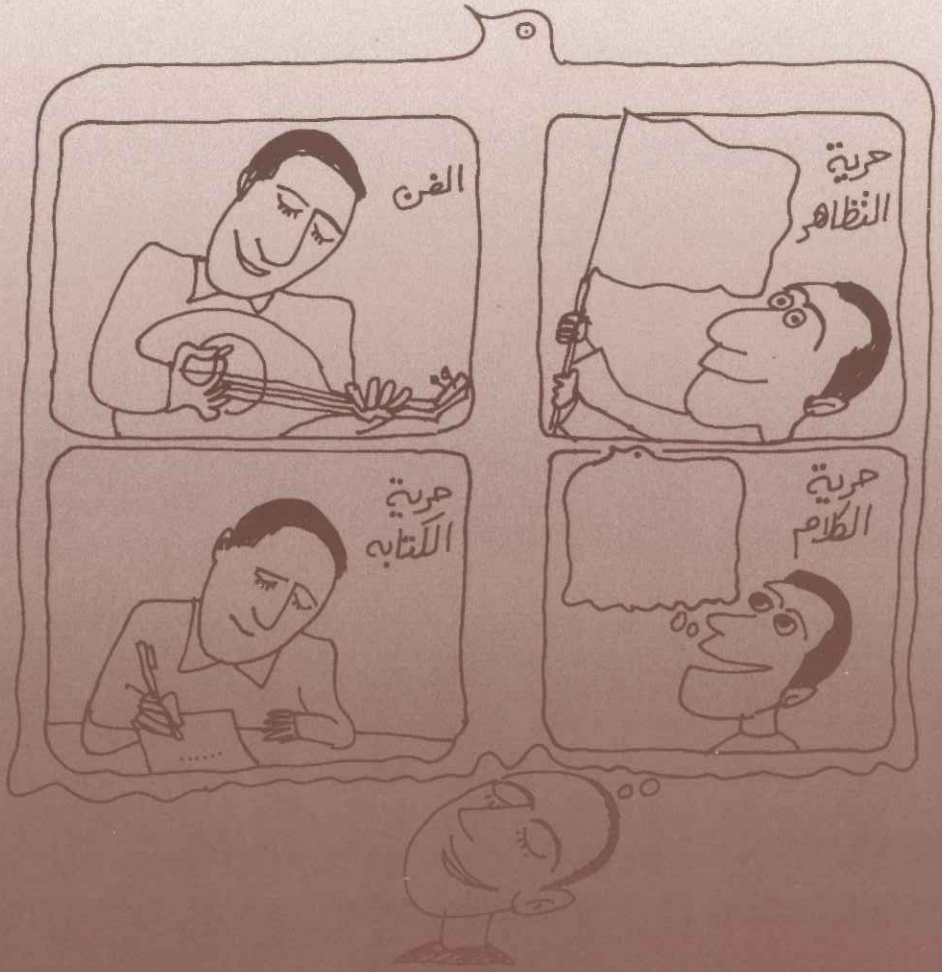

حرية التعبير

اعداد: نبيل الصالح
محرر ومشرف علمي: عزمي بشارة
رسوم: خليل أبو عرفة
استشارة تربوية: ماهر الحشوة

Elements of Democracy (5)

The Freedom of Expression

© Copyright: **MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy**
P.O.Box 1845, Ramallah, West Bank

Published with the support of the Canadian Government

© جميع الحقوق محفوظة
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص. ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعة الأولى -آذار ١٩٩٦

طبعت بدعم من الحكومة الكندية

تصميم وتنفيذ: أضواء للتصميم والمونتاج الفني، رام الله، هاتف: ٠٥٠ ٢٩٣٨٠٥

مدخـــل:

حرية التعبير مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية

يتناول هذا الكتيب "حرية التعبير" كمبدأ أساسي من مبادىء الديمقراطية. ستقوم أولاً بتعريف مبدأ "حرية التعبير" وشرح العلاقة بين هذا المبدأ وبين الديمقراطية واستمرارها، ثم سنشرح الأدوات التي تمارس عبرها حرية التعبير والتقييدات التي تفرض على هذه الحرية ومبرراتها، كما سنوضح اهمية الدفاع عن هذا المبدأ وضرورة ضمانه بواسطة القانون والدستور والمؤسسات التمثيلية والجهاز القضائي والمنظمات الشعبية لكونه يضمن حرية أساسية من حريات الانسان، ويشكل شرطا اساسيا لتحقيق باقي الحريات والحقوق.

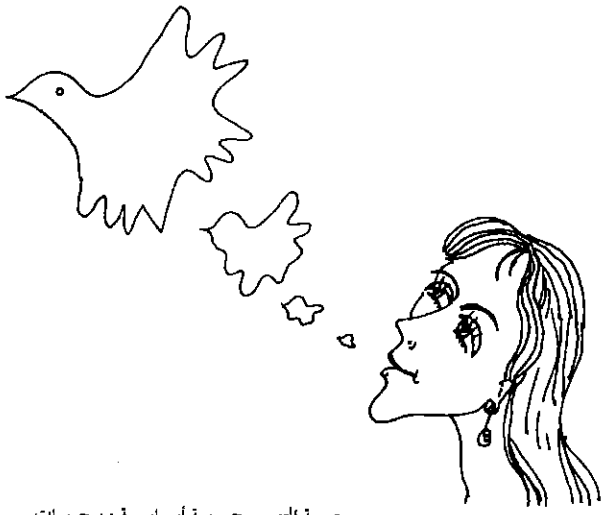

حرية التعبير حرية أساسية من حريات الانسان

ومن المتوقع أن تتمكن بعد دراسة الكتيب من القيام بما يلي:

١-ادراك العلاقة بين حرية التعبير والحق في الحرية وحقوق الانسان الاساسية الاخرى.

٢-تعريف مبدأ حرية التعبير بكلماتك الخاصة.

٣-ذكر وتفسير مبررات حرية التعبير.

٤-تفسير العلاقة المركبة بين حرية التعبير والديمقراطية.

٥-ذكر أهم آليتين لحرية التعبير في المجتمعات المعاصرة، واتخاذ موقف يمكنك الدفاع عنه، حول فرض القيود على هاتين الآليتين.

٦-شرح سببين لفرض القيود على حرية التعبير.

٧-شرح طريقتين لفرض القيود على حرية التعبير.

٨-اتخاذ موقف شخصي والدفاع عنه حول مدى القيود التي يجب فرضها على حرية التعبير.

٩-ذكر أهم مصادر الحماية لحرية التعبير وأهم المؤسسات التي تحمي هذه الحرية.

مع ان موضوعنا هو "حرية التعبير" بشكل خاص إلاّ أنه من المفيد، خاصة في هذه المرحلة من حياة الشعب الفلسطيني، ان نتناولها في سياق حقوق المواطن واحترامها وضرورة تطبيقها فعلا بدون انتقاص، للانتقال الى مستقبل افضل يتسم بالديمقراطية واحترام سيادة القانون واتاحة الفرصة للانسان الفلسطيني في التقدم والرفاه في ظلها.

يمكن تقسيم حقوق الانسان الاساسية الى خمسة فروع وهي:

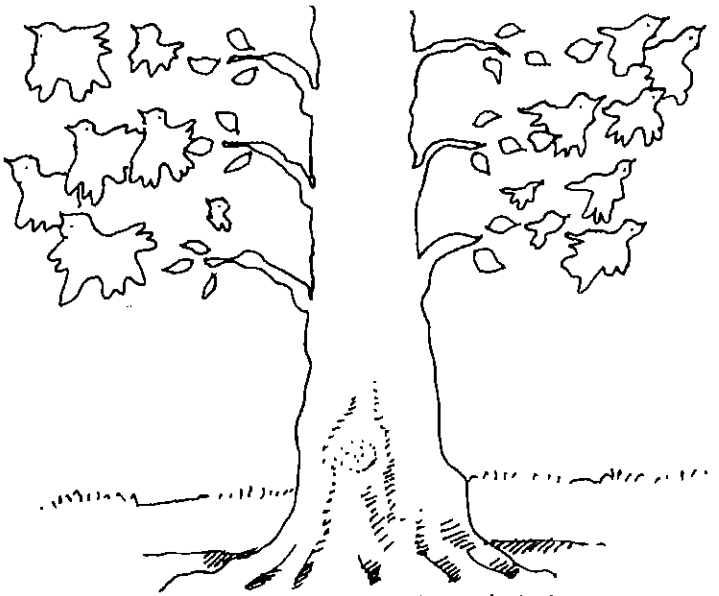

الحق في الحياة حق أساسي، لا معنى لباقي الحقوق بدونه

أ- **الحق في الحياة والامن:** وهو حق اساسي لا معنى لباقي الحقوق بدونه، ويتضمن حق الانسان في العيش بطمأنينة وأمان وكرامة والتمتع بحياته. تدافع سيادة القانون واجهزة القضاء عن هذا الحق بمنع تجاوزه من قبل جميع الاطراف وبضمنها اجهزة الدولة.

ب- **الحق في الحرية: ويتضمن هذا الحق، اضافة الى حرية التعبير التي سنتناولها بالتفصيل، حرية الحركة والتنقل، وحرية الضمير، وحرية صياغة وحيازة الافكار والآراء، وحرية الايمان والعبادة، وحرية التجمع والتنظيم، وحرية الحصول على المعلومات.** وهي حريات حاسمة لوجود النظام الديمقراطي بمفهومه المعاصر، حيث تتطلب طبيعة هذا النظام بأن يكون لكل انسان الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار، والاسهام في

ادارة الحياة العامة من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. تأتي هذه الحريات لتأمين تلك المشاركة ولذلك يجب الدفاع عنها كما يجب وضع المحاذير والقيود على أية محاولة تعسفية لتحديدها والتأكد من ان هناك أسباباً كافية ووجيهة لفرض مثل هذه التحديدات.

ت- **الحق في المساواة:** ويتضمن هذا الحق المساواة أمام القانون، والمساواة في الانتخابات والترشيح، والمساواة في فرص التعليم والعمل، ورفض التمييز بكافة أشكاله بما في ذلك العنصري والجنسي والطائفي والقومي والثقافي، وهذه من أسس النظام الديمقراطي ايضا.

ث- **الحق في المحافظة على الكرامة والسمعة الحسنة:** وهو حق عام من حيث صيغته ولكن مركباته وعناصره الاساسية تبقى متعلقة بمدى تطبيق مبادئ المساواة والحرية.

ج- **الحق في الاجراءات العادلة:** وهو حق جاء ليضمن عدم تعامل السلطة مع حريات الانسان بشكل تعسفي ظالم، كما في حالات الاعتقالات والتفتيش، او فرض العقاب بدون منح الانسان فرص الدفاع عن نفسه. وبحسب هذا الحق تخول السلطة القضائية وحدها ممثله بالمحكمة بفرض تقييدات على حرية الانسان التي يضمنها القانون.

مبـــدأ "حريـــة التعـــبير"

تعني حرية التعبير حق كـل انسـان فـي ان يصـوغ آراءه وافكـاره ومعتقداتـه بحريـة علنـاً، وبالطريقـة التي يراها مناسبة، ان كان ذلك بـالكلام، او بكتابـة المقـــالات والكتـــب، او بـــاجراء المظـــاهرات والمسيرات، او عقد الاجتماعـات الشـعبية وكـل أشـكال الاحتجـاج، اضافـة الـى التعبير الحر عـن الـذات بواسطة الفنـون والموسيقى وغيرهـا مـن الطرق. كذلك تعني هذه الحرية ان الانسان حر في سماع الآخرين والانصات لأقوالهم والتعـرف علـى آرائهم. كما تتضمن ايضا حق الانسان في السكوت وعدم الافصاح عن آرائه إلاّ بارادته الحرة.

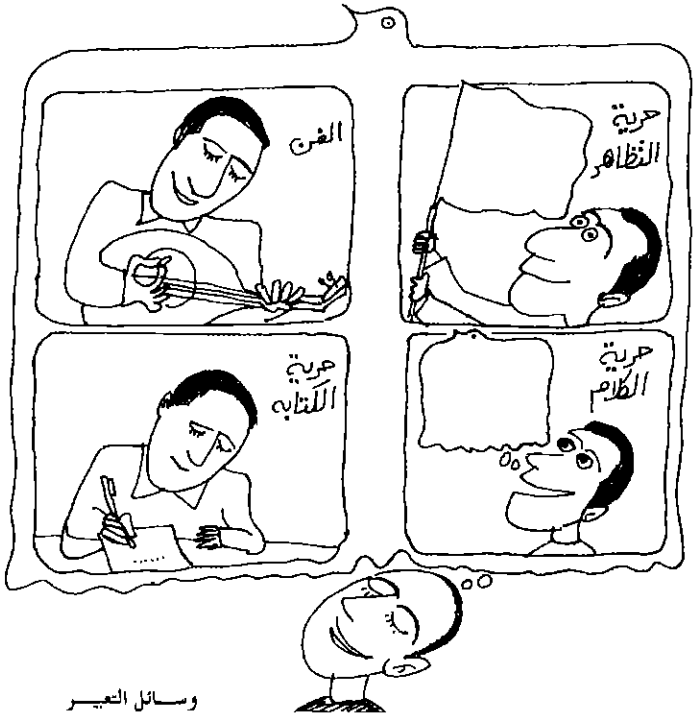

وســائل التعبيــر

ويشـترط تطبيــق حريــة التعبـير وجـود حريـات وحقوق اخرى مثل الحــق فـي الحصـول علـى المعلومـات مـن كـل نـوع مـن مصادرهـا وحريـة البحث والتمحيص والتعقيب على صحة هذه المعلومات. فبـدون الحصول على المعلومات اللازمـة لا يمكـن بلـورة الـرأي أو الفكـرة واسناده بالحجـة والبرهـان والتعبـير عنـه لاقنـاع النـاس بـه لغـرض التـأثير. ويكتسـب هـذا الحـق فـي الحصـول علـى المعلومـات اهميـة خاصــة عنـد الحديـث عـن النظـام السياســي واجهــزة الســلطة وممارساتها. وسنبين هذه الاهمية عند الحديث عن العلاقة بين حرية التعبير والديمقراطية.

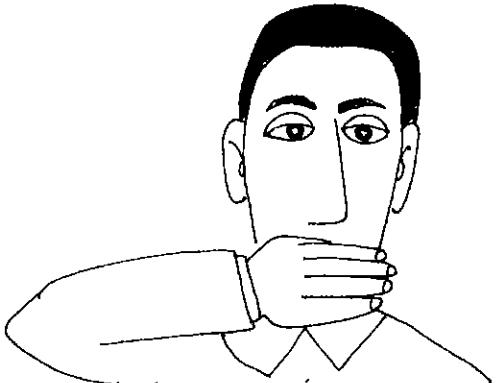
تتضمن حرية التعبير ايضاً حق الانسـان في السـكوت
وعـدم الافصـاح عن آرائـه الا بارادتـه الحـرة

يسري مبدأ حرية التعبير على الآراء والافكار في جميع المواضيع السياسية والاجتماعية والادبية والثقافية وغيرها بدون أي تحديد، كما يسري على الآراء المقبولة والمرغوب فيها كما على الآراء التي تثير غضب الكثيرين وتحظى على تأييد ضئيل. كذلك فإن حرية التعبير لا تعني حرية ابداء الرأي بهدوء ورفق فقط، وانما بصخب وصراخ واحتجاج ايضا ضمن حدود نوضحها فيما يلي.

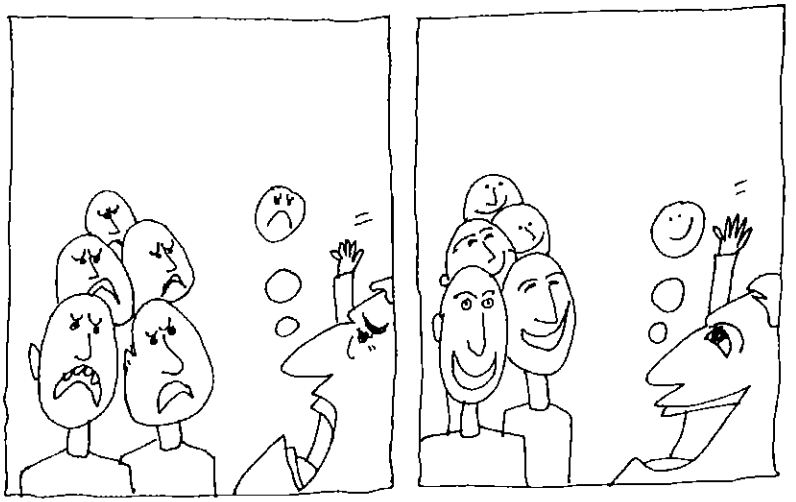

تسري حرية التعبير على الآراء المقبولة والمرغوب فيها كما على الآراء التي تثير غضب الكثيرين ...

وعليه فإن حرية التعبير ليست حقا واحداً مجردا فقط، وانما مجموعة من الحقوق العينية تتمحور حول ابداء الرأي وسماع رأي الآخرين بحرية. وهذا بدوره يحتاج الى أدوات وآليات عديدة تحول استخدامها أيضا الى حقوق وحريات. هذه الادوات وآليات التعبير وترتيبات الدفاع عنها جميعا، تشكل سوية مركبا شاملا يتحول تماسكه وتطبيقه في الواقع وترسيخه ثقافيا الى تقاليد حرية التعبير.

أسئلة:

١. حرية التعبير حق مركب يتمحور حول ابداء الرأي وتبادله. اشرح ؟

٢. أعط أمثلة عن الوسائل الممكنة للتعبير عن الرأي.

٣. هل تساهم حرية التعبير في تشكيل رأي أكثر عقلانية بالضرورة ؟

٤. ما هي القيود التي تخطر ببالك والتي يفرضها المجتمع على حرية التعبير ؟

لماذا حرية التعبير؟

تدعو مبررات عديدة لضرورة احترام حرية التعبير والسعي الى تطبيقها كحرية بالغة الاهمية وكشرط اساسي لتحقيق جميع الحريات الاخرى للانسان.

يجمع الباحثون في حقوق الانسان والعلوم السياسية على اهمية اربعة مبررات تتكرر في العديد من الكتابات التي تبحث في الموضوع وهي:

١-**تمكّن حرية التعبير الافراد من تحقيق انفسهم وهو هدف مهم لكل انسان وقيمة بحد ذاتها لمؤيدي هذا الرأي.** يتم ذلك بواسطة اطلاق تفكير الانسان وعقله مما يمكنه من بلورة آرائه ووجهات نظره واسماعها للآخرين. وبموجب هذا الرأي فان قمع تفكير الانسان وحريته في اختيار معتقداته يعارض طبيعته كانسان، وينقص من احترامه وكرامته، ويضر بتطوره الروحي والثقافي الذي يعتمد على بلورة الرأي والمواقف بحرية. هكذا ترتبط حرية التعبير باحترام الانسان وحرياته الاخرى مثل حرية الديانة والضمير والمعتقدات.

٢-**يُفسِّر آخرون حرية التعبير على انها حرية الفرد والمجموع في السعي للوصول الى الحقيقة** بواسطة استعراض الآراء المختلفة والمتعارضة احيانا، مما يثير التنافس بين هذه الآراء ويمنح كل منها فرصة في كسب التأييد. ينطلق هذا الرأي من أن الحوار العقلاني هو اداة مهمة في التوصل الى الرأي الصحيح.

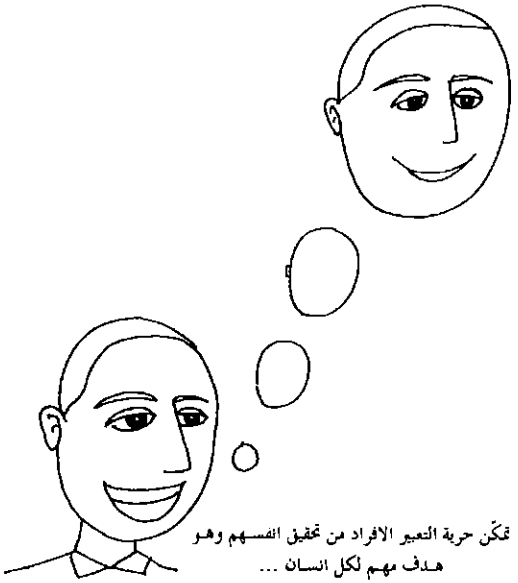

تمكّن حرية التعبير الافراد من تحقيق انفسهم وهو هدف مهم لكل انسان ...

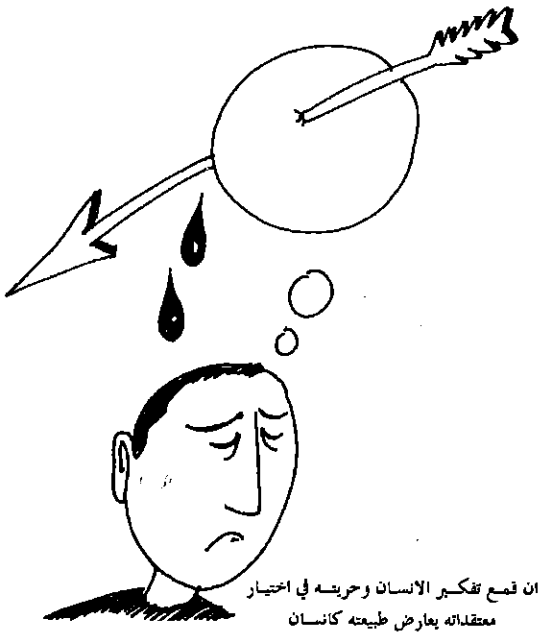

ان قمع تفكير الانسان وحريته في اختيار معتقداته يعارض طبيعته كانسان

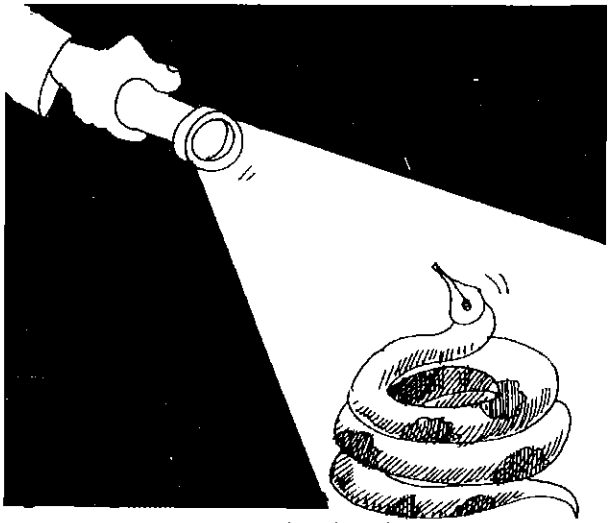

مجابهة الآراء الخاطئة أو الكاذبة يكون بكشف هذه الآراء وليس طمسها !

يعتقد المؤيدون لحرية التعبير بموجب هذا التبرير ان مجابهة الآراء الخاطئة أو الكاذبة يكون بكشف هذه الآراء وليس بإخفائها. ويتم هذا الكشف بواسطة حرية التعبير التي تمكن من الاقناع بآراء معينة ومجابهة آراء اخرى تم الكشف عنها. تتلخص الفكرة المركزية هنا في انه من الممكن ان تحتوي الآراء الكاذبة أو الخاطئة على جوانب ايجابية يجب معرفتها ولذلك فهناك فائدة من مجابهة هذه الآراء والنقاش العلني معها. تعتمد هذه الفكرة، في اساسها، على عقلانية الانسان وحتمية انتصار الرأي الصادق والصحيح، وهذه فرضيات غير مثبتة وغير مضمونة دائماً. ولكن المعتمدين على عقلانية الانسان وقدرته على الاخذ بالرأي الصحيح لا يعتمدون في الواقع على حقيقة مثبتة علميا بقدر ما يؤمنون بذلك ايمانا يعبر عن موقف أخلاقي تجاه الانسان في المجتمع الديمقراطي.

٣-تقود حرية الرأي الى **تثبيت وتجذير وتطوير الديمقراطية في المجتمع والدولة مما يعزز الثبات والاستقرار**. هذا المبرر لحرية التعبير يربطها بالديمقراطية مباشرة. ويتمحور هذا المبرر حول الفكرة التي ترى في حرية التعبير طريقة لتبادل الآراء والمعلومات بين الناس، مما يمكنهم من بلورة افكارهم ومواقفهم حول القضايا السياسية والاجتماعية وغيرها، وتوجيه النقد للسلطة الحاكمة ومحاسبتها واستبدالها بالطرق الديمقراطية المتاحة اذا دعت الضرورة.

من هذا المنظور تساهم حرية التعبير في الثبات الاجتماعي لانها تشكل منفسا للضغط الاجتماعي وقناة تعبِّر بواسطتها حركات الاحتجاج عن مطالبها وآرائها بطرق قانونية بدون اللجوء للعنف وخرق القانون. هذا بدوره يفيد المجتمع ويفتح امامه آفاق التغيير والتعديل في مجالات عديدة بدون ان يهدد كيانه.

وأخيرا يمكن استخدام حرية التعبير كاداة للكشف عن توجهات وآراء خطرة بالنسبة للمجتمع والنظام الديمقراطي، مما يمكن الاطراف المختصة من الانتباه لوجودها ومجابهتها.

٤-تتيح حرية التعبير للأقليات والفئات المعارضة امكانية التعبير عن افكارها ومطالبها، وممارسة حقها في الوصول الى وسائل الاعلام واستعمالها (الراديو والتلفزيون والصحافة). بالرغم من ان مضمون الافكار والآراء التي يعبَّر عنها لا ينسجم، في أحيان كثيرة، مع الرأي العام للاغلبية ومع الاجماع في الدولة المعينة. تسهم حرية التعبير، في هذه الحالة، في صيانة التعددية وحق جميع المواطنين في ابداء رأيهم واقناع الآخرين بمواقفهم.

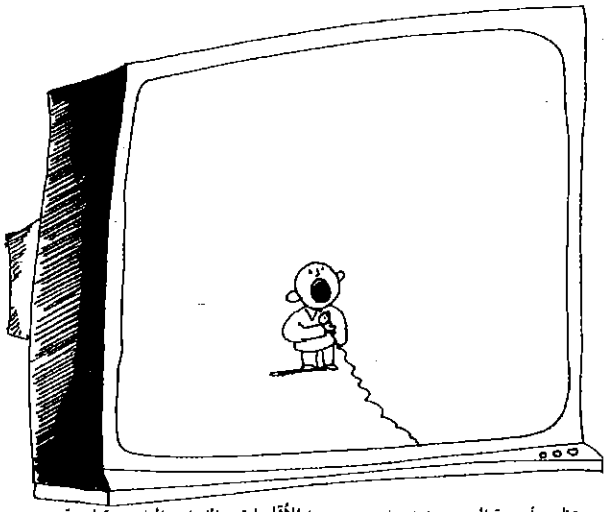

تظهر أهمية التعبير عندما تتمتع بها الأقليات والفئات المعارضة فتعبّر عن أفكارها وتمارس حقها في الوصول الى وسائل الاعلام

أسئلـــة:

١-اشرح المبررات لاحترام حرية التعبير وتطبيقها ؟ ما رأيك الخاص في هذه المبررات ؟

٢-هل هناك تعارض بين الموقف المبدئي المؤيد لحرية التعبير وبين الموقف الذي يعتبرها مجرد أداة للحفاظ على الاستقرار في الدولة؟

العلاقة بين حرية التعبير والديمقراطية:

حرية التعبير هي وليدة الديمقراطية

إن العلاقة بين حرية التعبير والديمقراطية علاقة مركبة، فمن الناحية الأولى، نرى ان حرية التعبير تطورت وتبلورت تدريجياً مع تطور الديمقراطية عبر قرون عديدة، ولم يكن من الممكن تطبيقها او اعتبارها حقا اساسيا للانسان قبل الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وعليه **يمكن اعتبار حرية التعبير وليدة الديمقراطية وإحدى مركباتها الأساسية.**

من ناحية ثانية، فان حرية التعبير ضرورية للمحافظة على النظام الديمقراطي للاسباب التالية:-

أولا: **تعتمد الديمقراطية في كل مجتمع على حرية التعبير في زيادة حيويتها وترشيد طرق تعاملها مع المستجدات في كل مرحلة زمنية**، وذلك لان حرية التعبير تكشف الآراء والمعتقدات والافكار الجديدة، وتساعد على التعبير عن المشاغل التي تهم الفئات المختلفة من المواطنين، فهناك من يتظاهر من أجل العدالة الاجتماعية ومن يعلن الاضرابات احتجاجاً على تمييز اقتصادي، وهناك من يحتج ضد مصادرة حقوق ومن يوقع على عرائض تطالب بالمزيد من الميزانيات للشؤون الثقافية وغير ذلك. تشكل حرية التعبير اذا، مصدرا لحيوية النظام الديمقراطي، ومحركا للتعددية السياسية والفكرية في داخله.

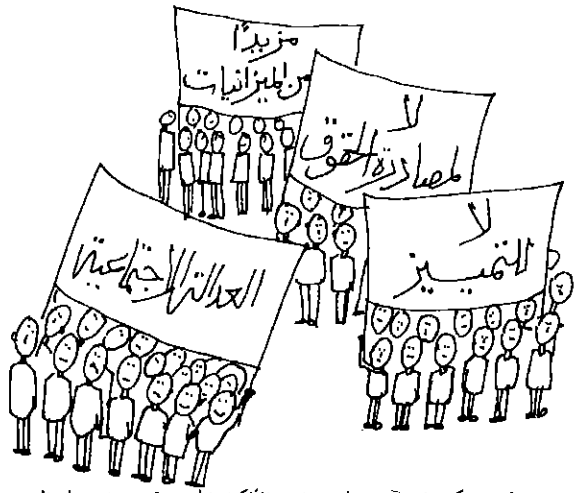

حرية التعبير تكشف الآراء والمعتقدات والأفكار الجديدة وتساعد على التعبير عن المشاغل التي تهم الفئات المختلفة من المواطنين

ثانياً: **تكتسب حرية التعبير اهمية مركزية بالنسبة للديمقراطية لانها الشرط الذي يجب ان يتوفر حتى يتمكن المواطنون في الدولة الديمقراطية من توجيه النقد الى السلطة ومساءلتها**، وهذا امر اساسي لوجود النظام الديمقراطي حيث إن الشعب هو مصدر السلطة الشرعية وله الحرية في مراقبتها وتوجيه النقد اليها بالطرق القانونية المتبعة في الديمقراطيات التمثيلية.

ثالثا: **لا يتم اختيار المواطنين لممثليهم بطريقة الانتخابات إلاّ بواسطة حرية التعبير**. فبدون هذه الحرية يتعذر على المواطن بلورة رأيه واتخاذ قراره والتعبير عنه. وتفقد الانتخابات ديمقراطيتها اذا لم تتوفر حرية التعبير واتاحة الفرصة امام كل ناخب او مشارك في ابداء رأيه واقناع الاخرين به.

رابعا: **تساعد حرية التعبير على تعزيز التسامح والمساواة في المجتمع** ووجودهما شرط لقيام الديمقراطية كأسلوب حياة. فحرية التعبير تقوم على اساس اعتبار المواطنين متساوين، وعليه فإن آراءهم متساوية من حيث حقها في التعبير عنها واسماعها بحرية، كما انها تتضمن،في أساسها، قبولاً بالاختلاف والتعددية وموافقة على سماع الآخرين واحترام رأيهم حتى ولو كان مخالفا. يقود هذا التسامح والتعامل بمساواة مع شرعية الآرآء المختلفة الى تماسك المجتمع وتعزيز حياة المشاركة والتعاون.

اسئلة:

١-اعط امثلة لتوضيح العلاقة بين حرية التعبير والديمقراطية ؟

فرض القيود على حرية التعبير

من المعروف ان حرية التعبير ليست حرية مطلقة، اي غير خاضعة لاي قيود وتحديدات تنتج عن الضرورات المتغيرة. فهي، بالرغم من مكانتها الخاصة كما ذكرنا أعلاه، تخضع للقيود التي تفرض عليها في حالات معينة كي لا تتحول الى اداة للتعسف وايذاء الآخرين وعدم احترام حقوقهم ومشاعرهم والحاق الضرر بالمجتمع بشكل عام.

وعلى الرغم من ان النظام الديمقراطي لا يقوم إلاّ على احترام حريات الانسان وحقوقه، كما اسلفنا، إلاّ أنه من غير الممكن ان يسمح لكل مواطن تحت هذا النظام بان يفعل ما يحلو له دون حسيب او رقيب. فمن الممكن ان يسيء هذا المواطن استغلال حقوقه لمصلحته الذاتية التي قد تتعارض مع حقوق الآخرين. بناءاً على ذلك، تضع كل دولة قوانينها وقواعدها الخاصة التي تنظم شؤون هذا الأمر وبضمنها القيود والتحديدات على الحريات المختلفة، وهو شرطٌ حيوي لاستمرار الديمقراطية ومنحها وسائل للتعامل مع ما يهددها.

اما بالنسبة لحرية التعبير بالذات، فإن التوجه الديمقراطي يرى ان لها مردوداً ايجابياً على حياة

حرية التعبير ليست حرية مطلقة ...

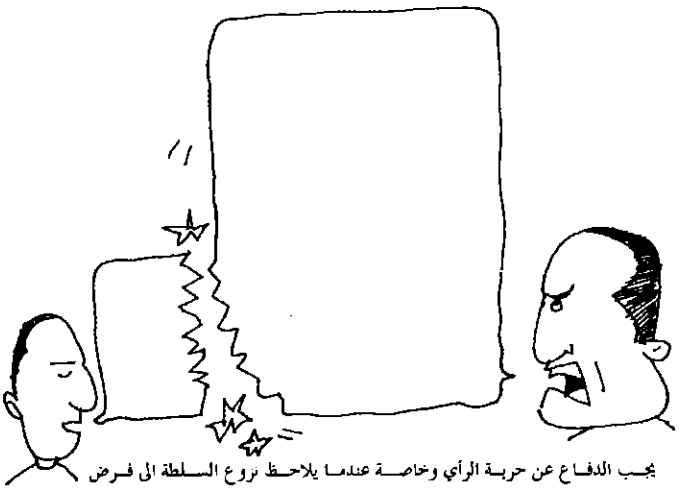

يجب الدفاع عن حرية الرأي وخاصة عندما يلاحظ نزوع السلطة الى فرض تحديدات عليها

المجتمـــع، ولذا يجب التذكير باهميتها كشـــرط حـــيوي لتحقيق العديد من الحريات الأخرى، ممـا يـلزم بالدفـاع عنهـا بشدة وخاصة عندما يلاحظ نزوع السلطة الى فرض تحديدات كبيرة عليها، وهي حالة شـائعة حتـى فـي اكثر الانظمـة ديمقراطيةً. في المقابل، يواجه هذا التوجه الديمقراطي العديد من الاسئلة التي تثيرها مشـاكل تطبيـق حريـة التعبـير فـي الواقع مثل:

هل يُسمح بحرية التعبير لآراء ومواقف عنصرية او فئوية تضر بفئات معينة من الناس ؟ هل تفوق اهمية حرية التعبير اهمية حق الانسان في الحفاظ على سمعته وكرامته ؟ كيف يجـب ان نتعـامل مـع حريـة التعبـير عنـد اسـتعمالها بشـكل يتناقض مع حريات اشـخاص آخريـن وحقوقهـم كمـا فـي حالـة الاسـاءة الـى سـمعتهم او الحـاق الضـرر بهـم ؟ وكيـف تتصرف الديمقراطية ازاء حرية التعبير عندما تتصادم مع مصالح الدولة والمجتمع ؟ وما هي المبررات التـي تسـتعمل احيانا لتقييد حرية التعبير ؟

أسباب فرض القيود على حرية التعبير

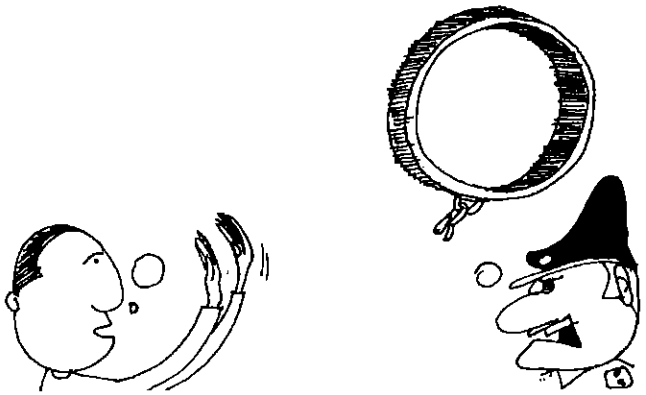

يتم فرض قيود على حرية التعبير عندما تصطدم مع حريات وحقوق الآخرين

يتم فرض التحديدات والقيود على حرية التعبير لسببين رئيسيين:

أ- عندما تصطدم هذه الحرية مع حريات وحقوق الآخرين.

ب-عندما تتعارض حرية التعبير مع قيام اجهزة الدولة ومؤسساتها، بوظائفها الحيوية للمجتمع.

وليس المقصود بالطبع تعارض حرية التعبير مع سياسات هذه الاجهزة والمؤسسات فهذا أمر مشروع، ولكن المقصود هو تعارض حرية التعبير مع تنفيذ وظائف حيوية للمجتمع وبالتالي تعارضها مع حقوق المواطنين الآخرين، فمثلا: وصول الماء والكهرباء الى البيوت وتنظيف القمامة وعمل المرافق الصحية والامنية مثل الجيش والشرطة كلها وظائف حيوية بغض النظر عن الاتفاق والاختلاف مع سياسة القائمين عليها.

عندما تتعارض حرية التعبير مع حريات وحقوق الآخرين مثل الحق في الحياة والكرامة تفرض قيود دون تردد

أ- عندما تتعارض حرية التعبير مع حريات وحقوق الآخرين وخاصة الاساسية منها مثل الحق في الحياة والكرامة والخصوصية والملكية، تُفرض عليها القيود دون الكثير من التردد. في هذه الحالة، تفقد حرية التعبير مكانتها الخاصة نسبة الى حقوق الانسان الأساسية الأخرى، وتبرز الحاجة الى تدخل القانون حتى يتم التوفيق بين الحريات والحقوق المتعارضة. فحرية التعبير ليست القيمة

الوحيدة للانسان التي يجب الدفاع عنها كما انها ليست اهم القيم، بل ان هناك قيماً اخرى اساسية ومركزية مثل حياة الانسان وكرامته وسمعته. مثلا، يحق لاي مواطن توجيه النقد للاخرين وخاصة للشخصيات التي تتبوأ مناصب سياسية أو عامة والتي يجدر بها أن تتعامل مع هذا النقد وتقبله من منطلق احترام رأي المواطنين ودورهم في فرض الرقابة على المؤسسات والاشارة الى تجاوزاتها عند الضرورة. ويجب أن تراعي في حرية التعبير وتوجيه النقد بعض الاعتبارات التي تمنع تحول التعبير الى تشهير واساءة لسمعة الاخرين. من هذه الاعتبارات اسناد النقد بالحقائق حتى يكون له أساس ولموجهه مصداقية. كذلك يجب أن لا يوجه النقد بهدف الحض على اعتداء جسدي والا يعتمد على كشف تفاصيل تتعارض مع حق المواطنين الآخرين في احترام خصوصيتهم وسمعتهم الشخصية. عند تجاوز هذه الاعتبارات تتحول حرية التعبير الى شكل من أشكال التشهير. ويعتبر التشهير مخالفة يعاقب عليها القانون.

كذلك يحق للانسان التعبير عن رأيه بالاحتجاج والتظاهر واجراء المسيرات، وهي تصرفات تقع ضمن حرية التعبير المشروعة، اما اذا قام خلال المظاهرات او المسيرة باحراق الدكاكين ورجم بيوت الآخرين وتكسير سياراتهم التي تصادف طريقه، فإنه بذلك يعتدي على حق الآخرين في العيش بسلام ويهدد حياتهم ويضر بأملاكهم. يجري، في مثل هذه الحالة، تقييد حرية التعبير.

من ناحية أخرى، لا تفرض القيود على حرية التعبير في كل حالة تظاهر، او عقد اجتماعات ومسيرات بسبب الضجة الصادرة عن مكبرات الصوت المستعملة بالرغم من تعارض حرية التعبير، هنا، مع حق الآخرين في الطمأنينة والهدوء وعدم الازعاج، وهي ايضا من حقوق الانسان. فتفسير التعارض مع راحة الاخرين ومشاعرهم يكون عادة في صالح حرية التعبير.

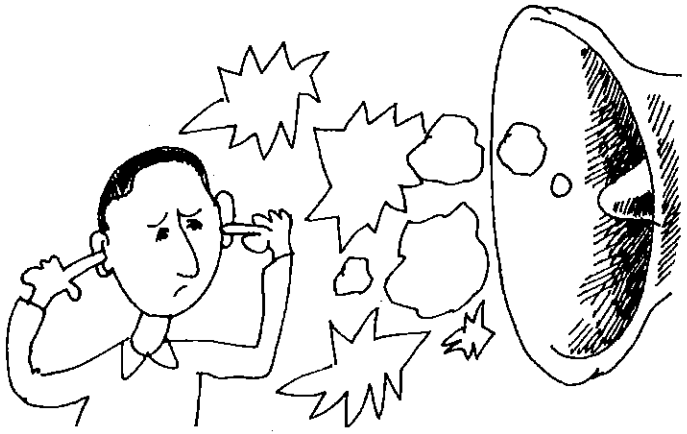

لا تفرض قيود في حالة الضجة الصادرة عن مكبرات الصوت والازعاج في المسيرات والاجتماعات

تختلف حدة القيود والتحديدات على حرية التعبير عندما تصطدم بحريات وحقوق اخرى بحسب اهمية القيم والمبادىء التي تتعارض معها هذه الحرية في كل حالة، فتلك الاهمية ليست متساوية، ولذا يجب ان يحافظ على توازن بين حرية التعبير وبين القيم الأخرى حسب الحالة.

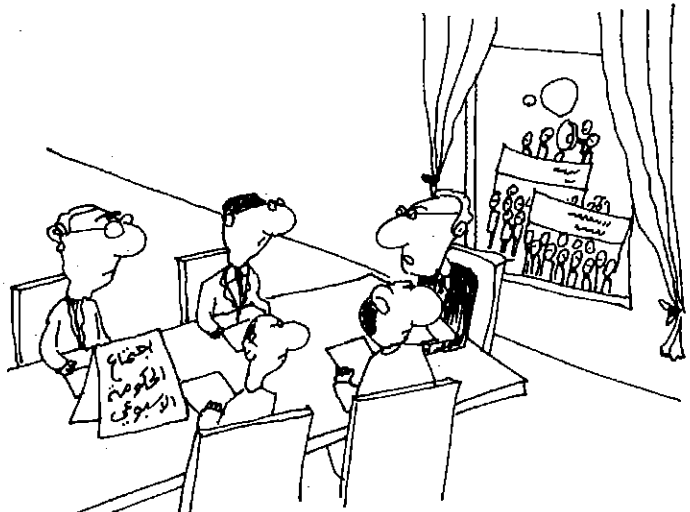

النظام الديمقراطي القوي يمنح حرية التعبير قوة وحصانة كبيرتين جداً حتى عندما تتعارض حرية التعبير مع السلطة وسياسة الحكومة وعمل أجهزتها

ب-أما **عندما تتعارض حرية التعبير مع قضايا اخرى لا تتعلق بحقوق الانسان مباشرة**، مثل كل ما يتعلق بالسلطة، والنظام العام، وسياسة الحكومة وممارساتها، وعمل أجهزتها ومؤسساتها، والاجسام التمثيلية والعامة والاخلاق العامة، **فإن النظام الديمقراطي القوي يمنح حرية التعبير قوة وحصانة كبيرتين جداً**، ولا يلجأ الى تحديدها وفرض القيود الصارمة عليها إلاّ لمبررات أكيدة لا يشوبها ايّ شك كما في حالة ثبوت تعريض الدولة ومواطنيها للخطر الحقيقي او ما يشبه ذلك من الحالات.

هنا ايضا يجب الحفاظ على التوازن بين ضمان حرية التعبير وبين اهمية وحساسية الجانب الآخر الذي تتعارض معه هذه الحرية في كل حالة، فأسرار الدولة العسكرية تختلف في حساسيتها واهميتها عن ميزانية الدولة لشؤون تطوير الصناعة. مثلاً يحق لكل انسان توجيه النقد، بالطريق التي يراها مناسبة ضد اي جهاز أو مؤسسة حكومية وضد الاشخاص الذين يشغلون مناصب رسمية، فهذا أساس من أسس الديمقراطية، كما انه يخدم المجتمع، ولذا، يجب اعتبار مثل هذه التعبيرات قانونية ومنحها الحماية الكاملة. اما عندما يقوم انسان بافشاء ما يعرف كأنه أسرار مهمة للدولة، ويمكن أوساطا معادية من استعمالها بحجة ان له الحق في ابداء رأيه، فإنه يخترق حرية التعبير ويتعدى حدودها ويهدد المجتمع بالخطر، ولذا، يجري منعه من ذلك وتقييد حرية التعبير.ولكن علينا أن ندرك أيضا أن لدى الدولة ميلا طبيعيا

الى اعتبار الامور التي تخصها أسرار دولة، ولذلك فهناك صراع مستمر على تعريف أسرار الدولة ومبررات اعتبارها أسرارا. ويجدر بالسلطات عند اقدامها على فرض القيود على حرية التعبير في مجال قضايا الامن واسرار الدولة أن تهتم بالتأكد من الخطر الحقيقي الذي تسببه حرية التعبير في مثل هذه الحالة لامن المواطنين وحياتهم والمؤسسات والتجهيزات المختلفة في حدود الدولة.

افشاء أسرار الدولة وتكبن أوساط معادية من استعمالها بحجة أن للمواطن الحق في ابداء رأيه يعتبر اختراقاً لحرية التعبير ..

وهناك جانب آخر يشكل معضلة ضميرية أخلاقية لقضية التعارض بين حرية التعبير وقضايا الامن وسوف نحاول توضيحها بمثل من الحياة. قبل سنوات قام مواطن اسرائيلي من مدينة بئر السبع كان يعمل في موقع عسكري له علاقة بالصناعات الذرية في اسرائيل بكشف حقيقة وجود مثل هذا الموقع في اسرائيل والاخطار الناجمة عن وجوده وعمله التي تهدد الانسان والبيئة في المحيط الجغرافي للموقع كما تهدد بدمار المنطقة بأكملها في حالة نشوب حرب مع الدول العربية المجاورة. قام هذا الشاب بكشف حقائق عن الصناعة النووية الاسرائيلية في صحيفة صدرت في بريطانيا وتحدث عن أهدافه من هذا الكشف وهي تتلخص في دفع دول العالم الى توجيه الضغط الى اسرائيل حتى تتوقف عن تصنيع الاسلحة الذرية مما يخدم أمن مواطنيها والمنطقة كلها.

تعرض هذا الشاب للملاحقة من قبل أجهزة الامن الاسرائيلية، ثم خطف أثناء وجوده في ايطاليا ومثل أمام القضاء الاسرائيلي وحكم عليه بالسجن لمدة طويلة جدا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما هي المقاييس التي يجب ان تراعى في قضية التعارض بين قضايا الامن وحرية التعبير والتي تبرر أو لا تبرر فرض القيود على حرية التعبير ؟

ان قضايا الامن ليست مقدسة ومنزلة بل أن أهميتها نسبية وتختلف بحسب اختلاف الظروف السياسية التي تمر بها كل

دولة، وتميل السلطة في كل دولة الى اضفاء هالة من القدسية عليها واستعمالها ذريعة لقمع حرية التعبير وحق الانسان في المعرفة، ولذلك، على التعامل مع حرية التعبير في قضايا الامن ان ينطلق من قاعدة تقييد حرية التعبير في حالات الضرورة القصوى فقط.

طرق فرض القيود:

يوجد طريقتان تتبعها الدول الديمقراطية لفرض القيود على حرية التعبير. الأولى هي طريقة فرض القيود الواقية اي تلك التي تفرض قبل أن تتم عملية التعبير كما في حالة الزام الصحافيين بعرض مقالاتهم التي تتناول مواضيع حساسة على الرقابة التي تقرر بدورها ما اذا كان مضمون المقالات صالحاً للنشر أم لا، أو كما في حالة طلب الترخيص لتنظيم مظاهرة إذ يستطيع الطرف المخول باعطاء مثل هذه التصاريح ان يمنحها للطالبين او يحرمهم منها قبل تنظيمها حسب الظروف والاعتبارات في ذلك الوقت. وتستخدم هذه الطريقة في حالات استثنائية مثل خلال الحروب أو في اوضاع خاصة ومؤقتة.

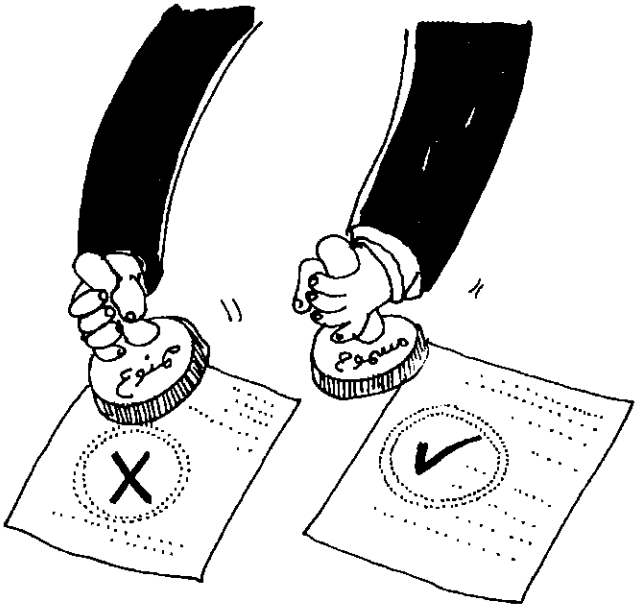

من القيود الواقية التي تفرضها الدول الديمقراطية على حرية الرأي: فرض نظام الرقابة على الصحافيين بحيث تقرر الرقابة ما اذا كان مضمون المقالات صالحاً للنشر أم لا

اما الطريقة الثانية لتقييد حرية التعبير فتتم بفرض العقوبات بعد التعبير حسب ما يفرضه القانون، كما في حالة نشر مواد سياسية بدون عرضها على الرقيب، مما يتعارض مع القانون. عند قيام مواطن بعمل كهذا يقدم للقضاء الذي يقرر ما اذا كانت هناك مخالفة، ويفرض على

المخالف عقوبة اذا أدين. هكذا يكون أيضا في حالة التجمع غير القانوني وتنظيم المظاهرات بدون ترخيص وغيرها. كذلك تتخذ هذه الاجراءات عندما تستخدم حرية التعبير بغرض التشهير بمواطنين اخرين والصاق تهم غير مثبتة بهم والضرر بسمعتهم، أو عندما تستخدم حرية التعبير بغرض التحريض على القتل أو الاعتداء الجسدي على الاخرين.

من القيود التي تقيّد حرية الرأي بعد التعبير: فرض عقوبات في حالة نشر مواد سياسية بدون عرضها على الرقيب ...

أنواع القيود على حرية التعبير

ويمكننا ان نميز بين نوعين من القيود: يتطرق النوع الأول إلى القيود والتحديدات التي تفرض على الجانب الشكلي الظاهري للتعبير بدون علاقة مع مضمون الآراء التي يعبر عنها، والمثل الأوضح على مثل هذه التحديدات هي تلك التعليمات والقوانين التي تقيد الحق في التظاهر واجراء المسيرات، لانهما يتعارضان مع حرية الحركة والتنقل للذين لا يشاركون في المظاهرة ويضطرون الى المرور في الشارع الذي تجري فيه المظاهرة. هذه التقييدات لا تهتم ابدا بمضمون آراء المتظاهرين، وانما بعملية التظاهر نفسها كشكل من أشكال التعبير وباستعمال مكبرات الصوت وبتوزيع المناشير بدون الاهتمام بما يقال او يكتب.

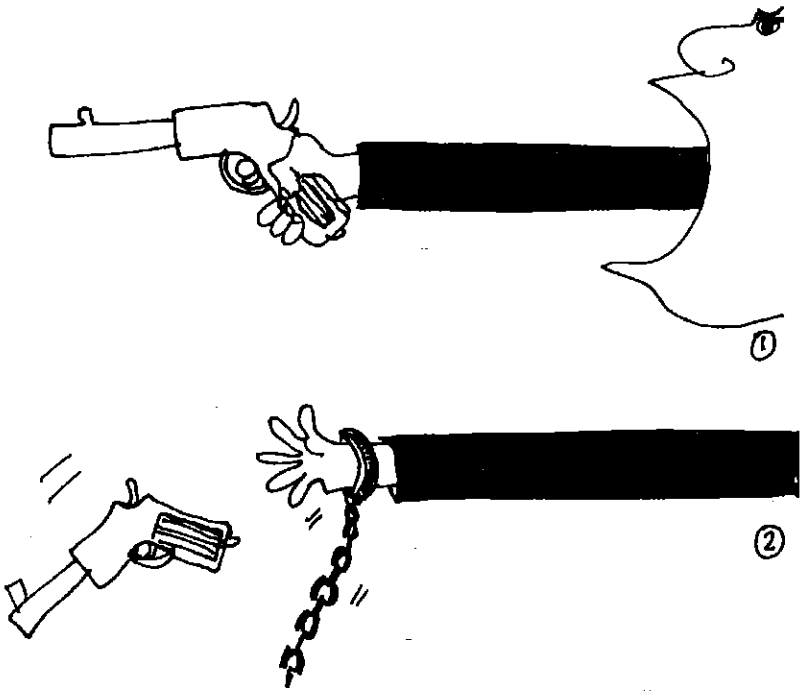

تتخذ الدولة الديمقراطية اجراءات عندما تستخدم حرية التعبير بغرض التحريض على القتل

يتطرق النوع الثاني الى التقييدات التي تنبع من مضمون الآراء التي يُرغب في التعبير عنها، حيث انه من الممكن ان يؤدي المضمون الى نتائج سلبية اذا خرق القانون، ولم يراعِ حقوق الآخرين ومصالح المجتمع بشكل عام كما في حالات التحريض ضد الافراد أو المؤسسات. تكتسب القيود من النوع الثاني اهتماماً كبيراً ويتم التعامل معها بحساسية بالغة في أوساط السلطة والجهاز القضائي وحركات الدفاع عن حقوق الانسان في كل دولة.

احيانا تكون هناك حاجة الى فرض قيود من النوعين كما في حالة مظاهرة صاخبة تنظمها فئة عنصرية تحرض ضد الآخرين وتعلن عداءها للديمقراطية.

اسئلـــــــة:

١-عدد واشرح المخاطر التي تبرر فرض القيود على حرية التعبير.

٢-اين يجب ان توضع الحدود بين حرية التعبير وبين الحقوق الاخرى للمواطنين الآخرين ؟

٣-ما هي المخاطر التي قد تنتج عن منح السلطة الحرية في فرض القيود على حرية التعبير؟ وكيف يمكن التغلب على ذلك ؟

٤-لماذا يعتبر التحريض على القتل جناية وليست حقا في التعبير عن الرأي؟

٥-ما هو الفرق بين حرية التعبير وبين التشهير؟

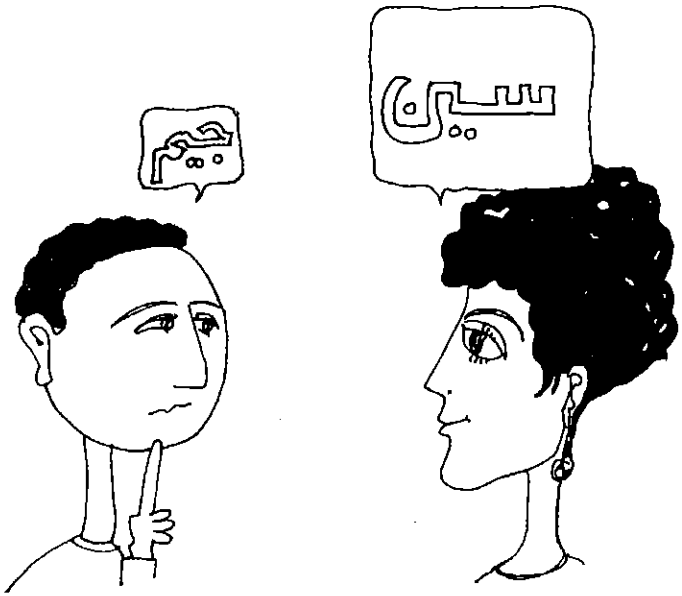

حرية التعبير والمجموعات المعادية للديمقراطية:

يحتدم النقاش حول حرية التعبير وتقييدها، في كل دولة، عند الحديث عن التنظيمات السياسية المعادية للديمقراطية التي تتبنى أساليب العنف والتحريض مستغلة الحريات التي تمنحها الديمقراطية للأفراد والجماعات حتى تمكنهم من العمل السياسي الناجح والمؤثر. لا تحترم هذه الجماعات، مثل الحركات المتطرفة والعنصرية، رأي الاغلبية، بل تعتقد انها تحتكر الحقيقة، وتعمل بطرق عنيفة وتستغل كل فرصة لخرق القانون وتطبيق قانونها الخاص الذي يخدم افكارها ونهجها، ولذلك فهي تشكل خطراً على المجتمع والدولة، وخاصة اذا ازدادت قوتها بشكل يمكنها من السيطرة على النظام.

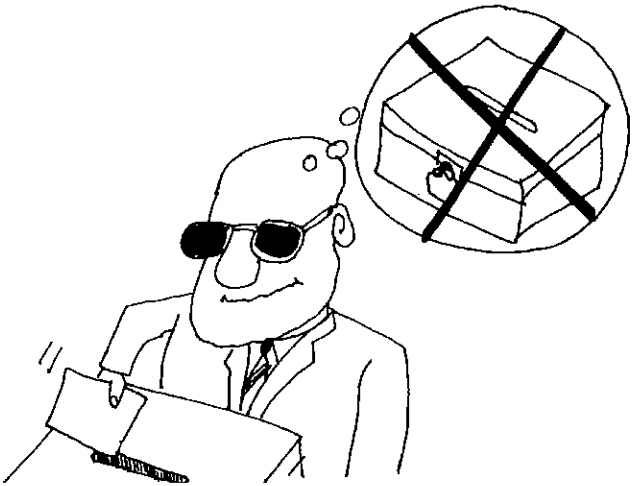

يرى البعض أن من واجب النظام الديمقراطي السعي لضمان استمراره وفرض القيود على عمل المجموعات التي تهدف الوصول الى السلطة من أجل القضاء على الديمقراطية ...

لا يعني احترام حرية التعبير في النظام الديمقراطي منح الحرية المطلقة للاجسام والقوى والاحزاب المعادية للديمقراطية علنا واطلاق يدها لتعمل بدون أية قيود. وتختلف الآراء حول الهامش المعطى لهذه الاجسام للاستفادة من حرية التعبير. ويرى بعض المفكرين المختصين بهذا الموضوع، ان من واجب النظام الديمقراطي أن **يسعى لضمان استمراره وقوته مما يوجب عليه ان يفرض القيود على عمل المجموعات التي تهدف للوصول الى السلطة من اجل القضاء على الديمقراطية مستغلة من اجل ذلك الامكانيات التي يتيحها النظام الديمقراطي ذاته**، أو ان يمنع هذه المجموعات نهائيا ويعمل على حلها ويعلن عنها كمجموعات غير قانونية. ابرز الامثلة على مثل هذه الفئات هو ما حدث في أوروبا خلال العشرينيات من هذا القرن، حيث استطاعت الحركة الفاشية في ايطاليا والنازية في ألمانيا أن تستغلا الحرية التي منحتها الانظمة الديمقراطية في تلك الدول

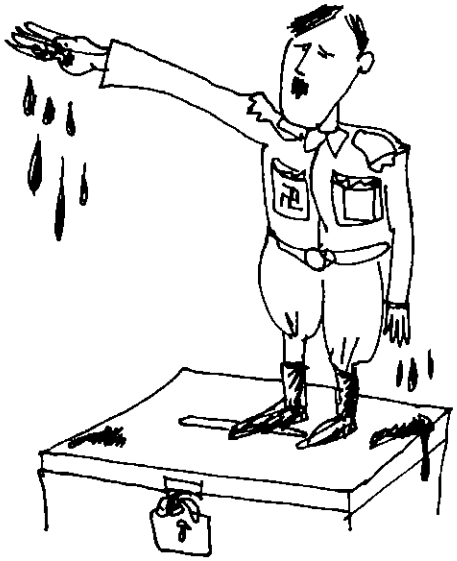

قامت النازية باستغلال الديمقراطية في ألمانيا، وعندما وصلت الى الحكم الغت الديمقراطية وارتكبت أبشع الجرائم في تاريخ الانسانية

للحركات السياسية، بينما كانتا معاديتين للديمقراطية علناً. وقد وصلت هاتان الحركتان الى السلطة في ايطاليا وألمانيا واعلنتا عن الغاء الديمقراطية، ثم قامتا بعد ذلك بأبشع الجرائم في تاريخ الانسانية.

قد يكون في منع هذه الفئات أو مصادرة حريتها في التعبير وفي التنظيم السياسي بعض التعسف من جانب السلطة، إلاّ أن هذا التعسف الذي يتعارض مع الديمقراطية لا يبرر المخاطرة بتعريض الديمقراطية للسقوط.

من ناحية ثانية، يكمن خطر واضح في اطلاق يد النظام في اتخاذ الاجراءات ضد مجموعات سياسية معارضة من هذا النوع، لانه من الممكن ان يتجاوز النظام حدوده ويهمل قواعد العمل الملزمة بشأن الفئات السياسية العاملة، ويتعامل بقسوة مع الفئات المعارضة. ولمنع هذا الخطر من التحقق يكون فرض اي قيود وتحديدات رادعة مشروطا بمثول هذه الحركات امام المحاكم التي تحدد المخالفات، اذا حدثت، وتصدر حكمها بما يتناسب مع ذلك محافظة على مبادىء الديمقراطية.

اسئلـــة:

١-اشرح الادعاءات المؤيدة والمعارضة لفرض العقوبات والقيود على الفئات السياسية المعارضة للديمقراطية ؟

٢-من الممكن ان تستخدم الديمقراطية حجة الدفاع عن نفسها من اجل قمع آراء الاغلبية، ما هو رأيك؟ وكيف بالامكان التعامل مع هذا الخطر؟

حمايـة حريـة التعـبير:

كثيراً ما يلجأ النظام في ظروف سياسية واقتصادية وأمنية صعبة أو محرجة الى منع الاحتجاج واجراء الاعتقالات الجماعية في صفوف المعارضة

تدل التجربة التاريخية في دول متعددة على ان فرض القيود على حرية التعبير بدون أسباب كافية لذلك تنتهي بالقضاء على هذه الحرية وافراغها من مضمونها، وان الحفاظ على هذه الحرية في التطبيق ليست مهمة سهلة، خاصة عند مرور المجتمع في ظروف سياسية واقتصادية وامنية صعبة او محرجة للنظام القائم. فكثيرا ما يلجأ النظام في مثل هذه الظروف الى اغلاق الصحف المعارضة لسياسته، والى منع مظاهر الاحتجاج واجراء الاعتقالات الجماعية بين أوساط المعارضة وغير ذلك. ومن الممكن ان تكون الأجهزة المخولة بفرض القيود والتحديدات على حرية التعبير، في الظروف الاستثنائية، صارمة جدا في قراراتها وممارساتها لا تتورع عن استعمال اساليب غير ديمقراطية في تحقيق مهمتها.

الدستور ... من أهم مصادر حرية التعبير في الدول الديمقراطية

امام هذه المخاطر يجب الاهتمام بتوفير الحماية لحقوق الانسان وحرياته وبضمنها حرية التعبير من امكانية المس بها، ويجب العمل على دفع اجهزة الدولة الى القيام بواجبها في ضمان حقوق الانسان وعدم اللجوء الى أساليب العنف والاعتقال التعسفي والتعذيب الجسدي والنفسي وتقييد الحريات والغائها والتدخل في حياة المواطنين الخاصة.

ان اهم مصادر حماية حرية التعبير في الدول الديمقراطية هو الدستور الذي يضع القواعد العليا لعمل السلطات في الدولة، ويتطرق، عادة، الى حريات الانسان وحقوقه وبضمنها

حرية التعبير والحريات المتعلقة بها (مثل حرية التجمع والصحافة والحصول على المعلومات ... الخ)، وينص على انه لا يحق للسلطة التشريعية ان تسن قوانين تصادر مثل هذه الحريات. يمنح الدستور الديمقراطي، اذا، حصانة للحريات ويحدد قاعدة التعامل معها كقيمة بالغة الاهمية. كما يحدد الدستور في الدول الديمقراطية، عادة، بعض اشكال خرق الديمقراطية وحقوق الانسان التي تعتبر جرماً ضد كل انسان من حيث انها تتعارض بشكل سافر مع حرياته، مثل الاعتقال والتفتيش التعسفيين وغير ذلك، ولذلك توضع التحديدات على أساليب تعامل الدولة مع المواطنين، ويفرض على اجهزة الدولة، وخاصة الشرطة وقوات الأمن، احترام الحقوق والحريات.

يضع الدستور في الدول الديمقراطية تحديدات على بعض أشكال خرق الديمقراطية التي تعتبر جرماً ضد كل انسان مثل الاعتقال والتفتيش التعسفيين ...

في حالة عدم وجود دستور للدولة تُسَن القوانين الخاصة التي تعنى بالشؤون المذكورة أعلاه، وتعتبر احيانا قوانين اساسية، أي قوانين ذات مكانة خاصة نسبة الى غيرها، يحتاج تعديلها الى موافقة اغلبية خاصة، وذلك لاهمية موضوع حقوق الانسان لاستمرار الديمقراطية (هنالك دول ديمقراطية ليس لها دستور ولا قوانين أساسية تعنى بحقوق وحريات المواطنين في كافة المجالات. في هذه الحالة، تكتسب هذه الحقوق والحريات بالنسبة للمدافعين عنها مكانة "الحقوق الطبيعية" المسلم بها ضمنا اي التي تحق للانسان لكونه انساناً ولا تكون هذه محمية بالشكل الكافي مما يجعل من السهل تقييدها او الغاءها).

وتعتمد حرية التعبير، كغيرها من الحريات، في **حمايتها والدفاع عنها على السلطة القضائية المستقلة** التي تراقب وتنتقد عمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وتهتم بان لا تتعارض ممارسات هاتين السلطتين مع سيادة القانون وحريات الانسان. كما تسعى لالزام كل سلطة بمنح المواطن حقوقه كاملة. ويبرز في هذا السياق عمل محكمة عدل

الدولة أو المحكمة العليا كملجأ أمين للمواطنين يتوجهون اليه ضد مؤسسات السلطة في حالة الشعور بالظلم.

تدافع حركات حقوق الانسان وتنظيمات الحقوقيين أيضا عن حريات وحقوق المواطنين وبضمنها حرية التعبير، وتسعى هذه الى حث السلطة التشريعية على سن القوانين التي تضمن هذه الحرّيات وتحدد بالتفصيل حالات تقييدها او الغائها.

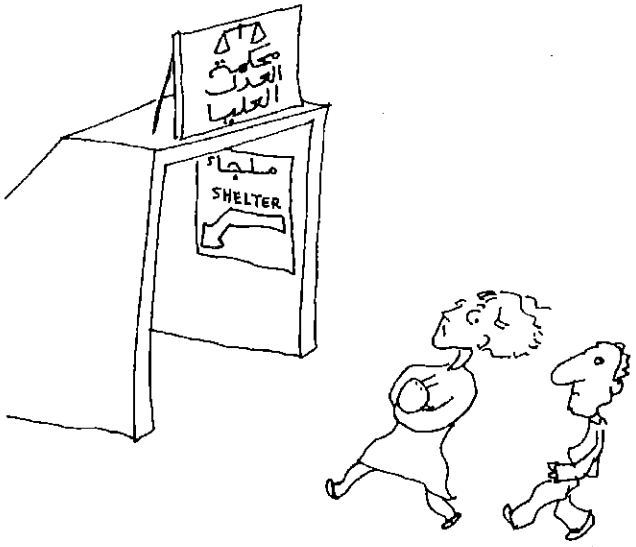

محكمة العدل العليا هي بمثابة ملجأ أمين للمواطنين يتوجهون اليه في حالة الشعور بالظلم من قبل مؤسسات السلطة

اسئلـــــة:

١-عدد مصادر منح الحماية لحرية التعبير، واعطِ امثلة.

أهم آليات حرية التعبير في المجتمع المعاصر:

تجسد حرية التعبير في الأنظمة الديمقراطية في الصحافة الحرة من القيدات والرقابة الشديدة

ذكرنا أعلاه ان سبل وسائل حرية التعبير كثيرة ومتعددة فهي تشمل التعبير بالكلام، وكتابة الكتب والمسرحيات والشعر وجميع انواع التعبير الشفهي والرسم والموسيقى واقامة التماثيل وجميع انواع الفنون، والتعبير بعقد الاجتماعات واجراء المظاهرات والمسيرات والانتخابات، هذا اضافة الى استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية العامة وبضمنها الصحافة والاذاعة والتلفزيون، وهي الآلية الاهم في المجتمع المعاصر، ولذلك سنعيرها هنا اهتماما خاصا. بعد ذلك سنتطرق الى التظاهر كأداة للتعبير عن الرأي بسبب ما يثيره هذا الشكل للتعبير من نقاشات.

تحولت وسائل الاعلام الى تجسيد لحرية التعبير في النظام الديمقراطي الحديث، كما أصبح الحق في الوصول اليها واستعمالها لابداء الرأي أحد الحقوق العامة النابعة عن تحقيق حرية التعبير.

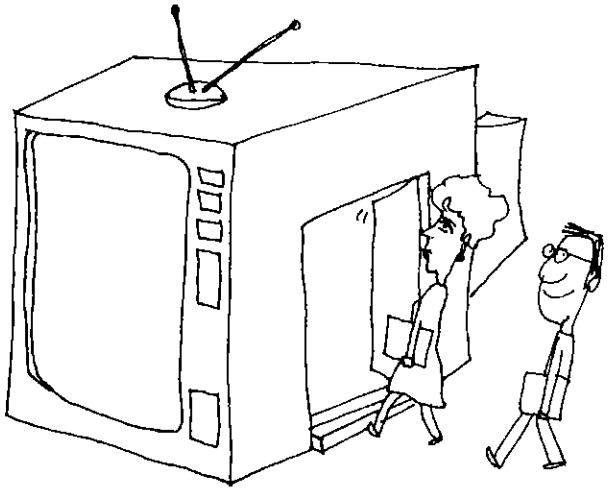

أصبح الحق في الوصول الى وسائل الاعلام الجماهيرية واستعمالها لابداء الرأي أحد الحقوق النابعة عن تحقيق حرية التعبير

لقد خلق تطور وسائل الاعلام بتسارع كبير، في العالم المعاصر، وضعاً يفقد فيه التعبير عن الرأي خارج اطار وسائل الاعلام قسما كبيراً من فعاليته وتأثيره، فقد اعتاد الناس على سماع الآراء والتعامل معها بواسطة الصحيفة والراديو والتلفزيون وليس في الشوارع والساحات العامة كما كان سابقا. يجعل هذا الوضع الحق

في الوصول الى وسائل الاعلام واستعمالها شرطا لتحقيق حرية التعبير على المستوى الفردي والجماعي.

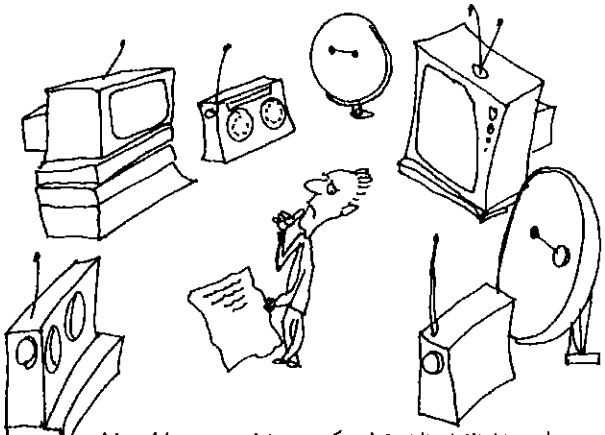
تتحول وسائل الاعلام العامة التي يمكن من خلالها سماع الرأي والرأي الآخر الى ما يشبه السوق للأفكار والآراء

تسهم وسائل الاعلام بشكل كبير في تحقيق حرية التعبير على المستوى الجماعي لانها، اي وسائل الاعلام، تتحول الى أداة يمكن من خلالها سماع آراء الآخرين وابداء الآراء وتبادلها واجراء المناقشات حولها وتعديلها واقناع الآخرين بها، اي انها تتحول الى ما يشبه "سوقا للافكار والآراء". اما اذا اغلقت وسائل الاعلام في وجه الآراء المختلفة فستفقد هذه الآراء تأثيرها ولا يبقى في "السوق" إلاّ رأيٌ واحد هو رأي الفئات صاحبة القوة والتأثير، وهذا يتعارض مع التعددية.

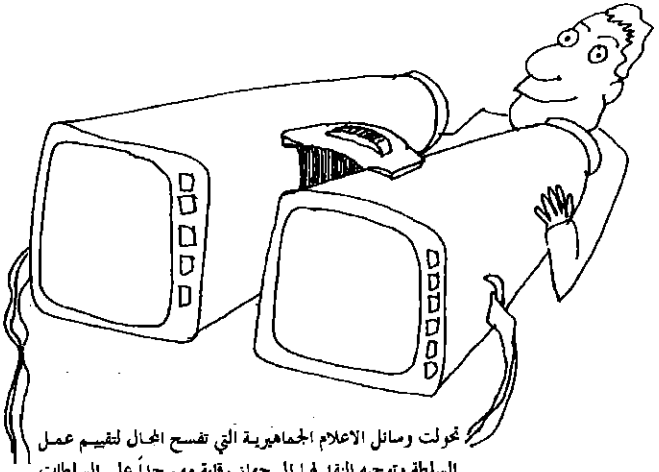
تحولت وسائل الاعلام الجماهيرية التي تفسح المجال لتقييم عمل السلطة وتوجيه النقد لها الى جهاز رقابة مهم جداً على السلطات

تمكن وسائل الاعلام من تحقيق حق الجمهور في الحصول على المعلومات والمعرفة عن كل ما يدور حوله لمساعدته على بلورة الرأي واجراء الحسابات اللازمة لتحديد التصرف، وخاصة فيما يتعلق بتقييم عمل السلطة وتوجيه النقد لها اذا كانت هناك حاجة لذلك، فقد تحولت وسائل الاعلام الى جهاز رقابة مهم جداً على السلطات، ووسيلة مهمة جداً لحرية التعبير في كافة المجالات. نتيجة لهذه الاهمية، يختلف تعامل الأجهزة الرسمية للدولة مع وسائل الاعلام من حيث التحديدات والقيود، بحيث إن هناك تشديداً أكبر على مراقبة مضمون التعبير بواسطتها، والزام المسؤولين في وسائل الاعلام بعرض المواد الحساسة على الرقابة وما الى ذلك. ولكن وسائل الاعلام الجماهيرية سلاح ذو حدين اذ قد

تتحول الى اداة بيد القوى المتنفذة في المجتمع ماليا وسياسيا لغسل أدمغة الناس من ناحية ولتملق الافكار السائدة والمحافظة في المجتمع من الناحية الاخرى. هذا عدا عن احتكار الدولة لوسائل الاعلام الجماهيرية وخاصة الراديو والتلفزيون لترويج سياستها ومحاولة تجنيد الشرعية لهذه السياسات. ولمنع تحول الاعلام الى أداة بيد هذه الاطراف تقوم الدول الديمقراطية بسن قوانين تضمن مشاركة شعبية في ادارة وسائل الاعلام الرسمية كما تضمن حق المواطنين والاحزاب والفئات السياسية والاجتماعية باستعمال هذه الوسائل للتعبير عن رأيها وإن كان مخالفا لرأي الاوساط المتنفذة في الدولة.

اما بالنسبة لآليات حرية التعبير التي تأخذ شكل العمل الجماعي مثل المظاهرات والمسيرات، فإن هناك توجهاً لدى أوساط مختلفة الى اعتبار مثل هذه الآليات خطرة ومن المفضل عدم اللجوء اليها.

يرفض المدافعون عن حرية الرأي مثل هذا الادعاء بشدة، ويبررون رفضهم باعتقادهم **ان المظاهرة، كأبرز اشكال التعبير الاحتجاجي، مهمة لانها لا تعبر فقط عن أراء معينة، وانما عن درجة تأييد المواطنين لمثل هذه الآراء** وهو ما ينعكس في تكلف

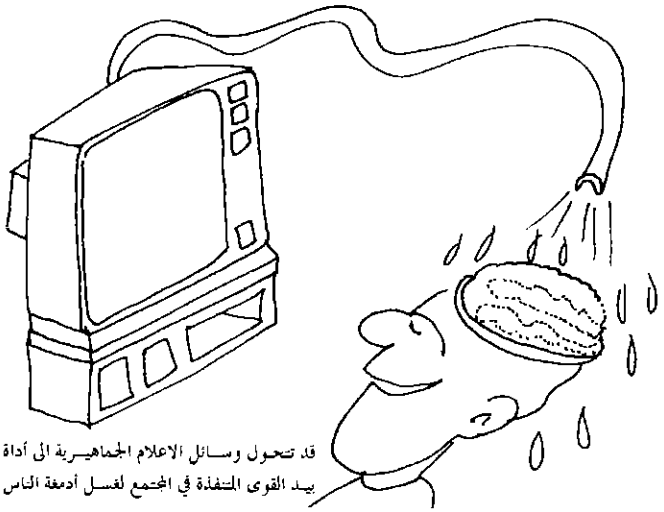

قد تتحول وسائل الاعلام الجماهيرية الى أداة بيد القوى المتنفذة في المجتمع لغسل أدمغة الناس

تعتبر المظاهرة أبرز أشكال التعبير الاحتجاجي لأنها لا تعبّر فقط عن آراء معينة،وانما عن درجة تأييد المواطنين لمثل هذه الآراء

عناء المشاركة في مثل هذا النمط في التعبير عن الرأي. لهذا الأمر اهمية كبيرة وتأثيرٌ على المراقبيـن والسـامعين ممـا يزيد او ينقص من امكانية تبنيهم للآراء المعبر عنها ودفـاعهم عنهـا عنـد الحاجـة. يمكـن اعتبـار المظـاهرة والاجتمـاع الشعبي والاضراب وأشكال الاحتجاج الاخرى وسائل للتضـامن بيـن النـاس الذيـن يؤمنـون بنفـس الاعتقـادات والآراء، ولهذا اهمية كبيرة لان هذا التضامن يزيد من استعداد الناس للتعبير عن رأيهم بدون خوف والدفاع عن حريتهم وحقهم. كذلك تمكن المشاركة في المظاهرات بسطاء الناس من التعبير عن رأيهم وموقفهم، وخاصة اذا كانوا غير قادرين علـى الوصول الى وسائل الاعلام الواسعة الانتشار.

كذلك تجبر المظاهرة جهات معينة بما فيها وسائل الاعلام على الانتباه الـى القضايـا والآراء التـي كـانت قـد اهملـت سابقا وتحولت اليوم الى موضوع للتظاهر من أجله.

اسئلـــــــة:

١-اشرح اهمية وسائل الاعلام بالنسبة لحرية التعبير وللديمقراطية بشكل عام ؟

٢-هل تؤيد أم تعارض التصريح لمحطات اذاعة وتلفزيون خاصة بالعمل في فلسطين؟ ولماذا؟

الخاتمـــة:

لقد عرضنا في هذا الكتيب حرية التعبير كعنصر من عناصر الحق في الحرية، الـذي يشكل مـع مجموعـة أخرى من الحقوق (كالحق في الحياة والامن،.....الخ) حقوق المواطن. وقد عرّفنا حرية التعبير بانهـا حـق الانسـان فـي صياغـة آرائه ومعتقداته وأفكاره بحرية وابدائها علنا، وحقه في سماع آراء الاخرين، كمـا اعتبرنـا انهـا تتضمـن حقـه فـي عـدم التعبير عن رأيه متى أراد. وقد وجدنا أن أحد مبررات حريـة التعبـير المهمـة تتلخـص فـي اعتبارهـا هدفـا مهمـا بحـد ذاتها. كما عرضنا أيضا ثلاثة مبررات أخرى لمبدأ حرية التعبير، تعتبر فيها هذه الحرية وسيلة لغايات أخـرى وهـي: الوصول للحقيقة، وتأمين وثبات واستقرار النظام الديمقراطي، واحترام التعددية.

تبين لنا عند مناقشة العلاقات بين حرية التعبير والديمقراطية أن حرية التعبير ناتج حديث للديمقراطية. هذا من ناحيـة، أما من الناحية الثانية، فقد تبين أن حرية التعبير وسيلة مهمـة لاسـتمرار النظـام الديمقراطـي؛ فهـي تسـاعد علـى زيـادة حيوية الديمقراطية، وتشكل وسيلة لنقد ومساءلة السـلطات التمثيليـة والتنفيذيـة، وتمثـل شـرطا أساسـيا للانتخابـات، كمـا تساعد على تعزيـز التسـامح والمسـاواة. كذلـك تبيـن أن أهـم آليـات حريـة التعبـير هـي وسـائل الاعـلام والمظـاهرات والمسيرات.

ولكن حرية التعبير ليست مطلقـة، ولابـد مـن فـرض قيـود عليهـا، والسببان اللـذان يدعـوان لفـرض القيـود همـا عندمـا تتعارض حرية التعبير مع حريات وحقوق الاخرين، أوعرقلتها عمل أجهزة الدولة الحيويـة. وقـد تفـرض القيـود علـى حرية التعبير للوقاية، أي لمنع تعبير معين، أو على شكل عقوبات تفرض بعد أن تمّ التعبير عن رأي أو موقـف معيـن. وفي جميع الاحوال، فان القيود تنقسم الى قسمين أحدها يتعلق بمنع شكل محـدد مـن التعبـير كالتظـاهر، والاخـر يتعلـق بمحتوى التعبير نفسه. ولعل أبرز القيود التي تفرض على حرية التعبير نتيجة لمضمون التعبير هي تلك المتعلقة بتقييد حرية التعبير للمجموعات المعادية للديمقراطية بشكل علني.

من الممكن أن تقوم السلطة في ظروف معينة باساءة استغلال صلاحياتها في فرض القيود على حرية التعبير وتعريض الديمقراطية للخطر. لذلك لابد من حماية حرية التعبير. وقد وجدنا أن أهم مصادر هذه الحماية هي الدستور أو قوانين الدولة الاساسية، أو ما يعتبره البعض حقوقا طبيعية للافراد. كما رأينا أن أهم المؤسسات التي تحمي حرية التعبير هي

السلطة القضائية، وحركات حقوق الانسان، وتنظيمات الحقوقيين.

لقد حاولنا تنظيم هذا الكتيب تناولا شاملا وعاما للجوانب المختلفة المتعلقة بمبدأ حرية التعبير لمساعدة القارئ على الالمام به والسعي الى تطبيقه في الحياة العملية، ولكن هذا لا يعني أننا أحطنا احاطة تامة بجميع الجوانب أو أوفيناها حقها الكامل من التحليل.

منشـــورات مواطـن

• سلســلة دراســات وأبحـــاث:

١- **حول الخيـار الديمقراطي:** دراسـات نقـدية
بقلـم: برهان غليـون عزمي بشـارة
جورج جقمـــان سـعيد زيداني

٢- **المجتمـع المدني:** عزمي بشـــارة (قيد الاعداد)

• سلســلة مداخـلات وأوراق نقـدية:

١- **الصحـافة الفلسـطينية بين الحـاضر والمستـقبـل**
بقلم: ربى الحصـري علي الخليلي بســام الصالحي

٢- **المؤسـسات الوطنية، الانتخابات، والسـلطة**
بقلم: عزت عبـد الهادي أســامة حلبي ســليم تماري.

٣- **الديمقراطيـة الفلسـطينية: أوراق نقدية**
بقلم: موسى البديري جميـل هلال
جورج جقمان عزمي بشـــارة

٤- **المجتمـع المدني والتحـــول الديمقـراطي في فلسـطين**
تأليف: زياد أبو عمرو
مناقشـــة: علي الجرباوي و عزمي بشـارة

٥- **أزمـة الحـزب السـياسـي الفلسـطيني**
وقائـع مؤتمـر مواطـن ، ٩٥/١١/٢٤

• سلســـلة ركـائز الديمقراطية:

١- حـليم بركـــات، **الديمقـراطية والعـدالة الاجتماعية**
٢- فاتح عـــزام، **حقـــوق الانســـان الســياســـية والممارســـة الديمقراطيـــة**
٣- أســامة حـــلبي، **ســـيادة القـــانون**
٤- جميل هلال، **دور الدولة في النظام الديمقراطي**
٥- منار الشـوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة**
٦- وحيد عبد المجيد، **دور المعارضـة فـي النظـام الديمقراطـي** (قيد الأعـداد)
٧- محمـد السـيد ســعيد، **المحاسـبة والمســاءلة فـي النظـام الديمقراطي** (قيد الاعداد)
٨- نبيل عبد الفتاح، **التعددية السياسية والفكرية** (قيد الاعـداد)

• سلســـلة مبادئ الديمقـــراطية:

كراسات موجزة تعف بشكل مبسط بعناصر أساسية من النظام الديمقراطي:

١- **ما هي المـــواطنة؟**
٢- **فصـل السـلطات.**
٣- **ســيادة القانـــون.**
٤- **مبـــدأ الانتخـابات وتطبيقاتـــه.**
٥- **حريـــة التعبيـــر.**
٦- **الســـلطة التشـــريعية.** (قيد الأعـداد)
٧- **المحاســـبة والمســـاءلة.** (قيد الأعـداد)

يتناول هذا الكتيِّب الجديد، من سلسلة مبادئ الديمقراطية، مبدأ حرية التعبير كأحد المقومات الاساسية للديمقراطية ومركبا مهما من مركبات حق الانسان في الحرية الذي يتضمن، إضافة إلى حرية التعبير، حرية المعتقد والحركة والتنقل والتجمع والتنظيم وحرية الحصول على المعلومات.

تعني حرية التعبير حق كل انسان في أن يصوغ آراءه وأفكاره ومعتقداته بحرية علنا وبالطريقة التي يراها مناسبة، وهي تسري على جميع الآراء والافكار مهما اختلفت مواضيعها أو درجة شعبيتها.

تمكِّن حرية التعبير أعضاء المجتمع من تحقيق أنفسهم وتشكل لهم وسيلة في سعيهم إلى الحقيقة التي ينشدونها، كما تقود هذه الحرية إلى تثبيت وتجذير وتطوير الديمقراطية في المجتمع والدولة مما يعزز الثبات والاستقرار السياسي والاجتماعي.